

## صندوق الثروة السعودي يستثمر في مكلايين

لندن - وجه صندوق الاستثمارات العامة السعودية (صندوق الثروة السيادية) انظاره إلى الاستثمارات في صناعة السيارات هذه المرة ليستكمل خطته المتعلقة بتنويع محفظة أعماله في قطاعات مدرة للأرباح على أسس مستدامة.

ونقلت محطة سكاي نيوز البريطانية الجمعة عن مصادر مطلعة على خطط الصندوق، لم تذكر هويتها، قولها إن "صندوق الاستثمارات العامة السعودي وشركة الاستثمار العالمية أريس مانجمنت في مرحلة متقدمة من محادثات للاستحواذ على حصة بقيمة 400 مليون جنيه إسترليني (553 مليون دولار) في مجموعة مكلايين".

وتضم مجموعة مكلايين شركة تصنيع السيارات الخارقة البريطانية بالإضافة إلى شركة مكلايين ريسينغ التي تنافس في سباقات فورمولا 1 وإندي كار في الولايات المتحدة.

ومن المرجح أن تدخل مكلايين أيضا في سلسلة إكستريم إي الكهربائية للطرق الوعرة العام المقبل، مما يمنح صندوق الثروة السعودي فرصة لجني المزيد من الإيرادات من خلال حصة في المجموعة البريطانية.

وقالت مصادر مصرفية إن "مكلايين تعزز الإعلان عن زيادة في رأس المال بقيمة 550 مليون جنيه إسترليني منها 400 مليون إسترليني من رأس المال الجديد من صندوق الاستثمارات العامة وأريس، والباقي من المساهمين الحاليين".

ويعتبر صندوق ممتلكات للاستثمار السيادي البحري هو المساهم الأكبر في مكلايين بحصة تبلغ حوالي 62.55 في المئة كما تشير

الصندوق سيستحوذ على حصة بقيمة 400 مليون جنيه إسترليني في المجموعة البريطانية

وبلغت إيرادات السيارات في الربع الأول من العام الجاري حوالي 170.5 مليون إسترليني بزيادة 145 في المئة عن الفترة نفسها في 2020 التي تأثرت بالجائحة.

ومنذ أن تولّى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مسؤولية الصندوق السيادي في عام 2015، تحول من شركة قابضة تابعة للدولة ذات نهج متحفز إلى مشتر نشط للأصول.

وتضاعف حجم الصندوق منذ ذلك الحين، واشترى حصصا في شركات مثل أوبر وتيسلا، والتزم بنصف تمويل صندوق بنية تحتية بحجم 40 مليار دولار مع شركة الاستثمار المباشر الأمريكية بلاستون، وخصص 45 مليار دولار لصندوق تكنولوجيا تديره سوفت بنك اليابانية.

## اكتشاف خطر جديد يهدد مشاكل طائرات بوينغ 737

في بيان إنها "ملتزمة بتوجيه إدارة الطيران الاتحادية الذي لم يتحدث عن أي تعطل في مفتاحي الضغط أثناء التحليق".

وتكرت إدارة الطيران الأمريكية أنه "لا بد من إجراء الاختبارات في غضون ألفي ساعة طيران منذ آخر اختبار لمفتاحي الضغط في قمرة القيادة أو خلال 90 يوما من صدور الأمر".

إدارة الطيران الأمريكية تطلب إعادة فحص إصلاح عطل بمفتاحي الضغط الجوي في قمرة القيادة

وراجعت بوينغ في بادئ الأمر المشكلة، ومن ذلك معدل العطل المتوقع للمفتاحين، ووجدت أنها لم تشكل أي خطر على السلامة.

وقاد تحقيق لاحق لإدارة الطيران الاتحادية وبوينغ إلى أن تحديدا في مايو الماضي أن "معدل عطل كلا المفتاحين أكبر كثيرا مما كان يُعتقد في البداية، وبالتالي فإنه يمثل مشكلة تتعلق بالسلامة".

بيان إن "تعطل المفتاحين قد يؤدي إلى عدم تفعيل نظام التحذير من اختلال ضغط قمرة القيادة، والذي يعمل عادة إذا تجاوز الارتفاع عشرة آلاف قدم، وهو مستوى يكون عنده الأكسجين قليلا بدرجة تنطوي على خطورة".

وقررت القيادة مصممة بطريقة لا يتجاوز فيها ضغط الهواء الضغط الجوي عند ثمانية آلاف قدم. وسارعت بوينغ إلى الدفاع عن نفسها وقالت

واشنطن - أصدرت إدارة الطيران الاتحادية في الولايات المتحدة أمرا للشركات المشغلة لطائرة بوينغ 737 لجميع طرورها يقضي بإجراء فحص لإصلاح عطل محتمل بمفتاحي الضغط الجوي في قمرة القيادة.

وترى مصادر مطلعة أن هذه المشكلة قد تقلص فرص التزام أكبر صانع طائرات في العالم بمنافسة المجموعة الأوروبية إيرباص خلال الفترة المقبلة من العام الجاري، رغم ابتعاد بوينغ عن أزمة طائرتها 737 ماكس التي تقترب من العودة إلى الخدمة بعد حادثي التحطم قبل عامين.

ويلزم الأمر الشركات بإجراء اختبارات متكررة لمفتاحي الضغط واستبدالهما إذا لزم الأمر، ويغطي هذا الأمر 2502 طائرة مسجلة في الولايات المتحدة و9315 طائرة على مستوى العالم.

وصدر ذلك القرار بعد أن أبلغت شركة مشغلة لذلك الطراز في سبتمبر الماضي عن تعطل مفتاحي الضغط خلال اختبار لثلاثة طرر مختلفة من تلك الطائرة.

وقالت إدارة الطيران الأمريكية في بيان إن "تعطل المفتاحين قد يؤدي إلى عدم تفعيل نظام التحذير من اختلال ضغط قمرة القيادة، والذي يعمل عادة إذا تجاوز الارتفاع عشرة آلاف قدم، وهو مستوى يكون عنده الأكسجين قليلا بدرجة تنطوي على خطورة".

وقررت القيادة مصممة بطريقة لا يتجاوز فيها ضغط الهواء الضغط الجوي عند ثمانية آلاف قدم. وسارعت بوينغ إلى الدفاع عن نفسها وقالت

## السودان يتطلع إلى تطوير شبكة سكك الحديد للنهوض باقتصاده المشلول

### شركات خليجية وصينية تتنافس للفوز بحصص في المشروع



شريان مهم في التنمية

وتتزايد مشاركة الشركات الأجنبية في قطاعي البنية التحتية والنقل في السودان بعد أن بدأت البلاد تعود إلى التواصل مع الأسواق العالمية.

643 مليون دولار قيمة الاستثمارات التقديرية لتأهيل الشبكة على أن تكون جاهزة بحلول 2024

وقال وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم لوكالة بلومبرغ في وقت سابق هذا الشهر، إن "الإشارات كانت لديها خطة في السابق للاستثمار في مشاريع سودانية، بما في ذلك خط سكة حديد من بورتسودان إلى العاصمة الإثيوبية، لكنه تعثر بسبب نزاع إقليمي بين البلدين الأفريقيين حول منطقة حدودية".

ووقعت شركة الطيران الألمانية لوفتهانزا في يونيو الماضي اتفاقية مبدئية للمساعدة في إعادة هيكلة شركة الخطوط الجوية السودانية، وهي واحدة من أقدم شركات الطيران في أفريقيا والتي قطعت خلال السنوات الأخيرة معظم خطوطها وواجهت صعوبة في الحفاظ على أسطولها. وتعتبر الموائى المطلة على ساحل البحر الأحمر السوداني أيضا موضوع عطاءات تطوير منافسة من شركات عالمية من بينها موائى دبي العالمية وشركة تشاينا هاربور الهندسية.

وتتزايد مشاركة الشركات الأجنبية في قطاعي البنية التحتية والنقل في السودان بعد أن بدأت البلاد تعود إلى التواصل مع الأسواق العالمية.

## نادي باريس يشطب 14 مليار دولار من ديون السودان

من غير أعضاء النادي، أشاروا إلى أنهم سيقدّمون تخفيفا لديون السودان بشروط تشبه تلك المنقح عليها مع نادي باريس".

وكانت الولايات المتحدة وصندوق النقد قد دعا في أبريل الماضي، أكثر من 20 دولة إلى تقديم الدعم الكامل لعملية تخفيف ديون السودان، وأكد أن الخرطوم أحرزت تقدما في تنفيذ إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي.

واتخذت الحكومة السودانية طيلة الأشهر الماضية مجموعة إجراءات للإصلاح الاقتصادي على رأسها رفع الدعم عن المحروقات وتعويم قيمة العملة المحلية، تماشيا مع برنامج وضع بالتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

كما استعاد البلد، الذي عانى سكانه من أزمات اقتصادية لسنوات، بشكل تدريجي نسق العمليات المالية الدولية والتحويلات النقدية العابرة للحدود، بعد رفع اسمه رسميا من قائمة الدول الراجعة للإرهاب الأمريكية نهاية العام الماضي.

صندوق النقد الدولي تتيح تمويلا جديدا.

وفي إطار المرحلة الثانية من مشروع السكك الحديدية التي من المتوقع أن يتم استكمالها بحلول عام 2024، يخطط السودان لإعادة تأهيل الخطوط المهجورة بشكل رئيسي في جنوب البلاد.

وسيوّدي ذلك إلى إعادة الروابط إلى مدن ود مدني وكوستي وسنار، وكذلك نيالا في منطقة دارفور الغربية التي مرزقتها الحرب مع إقامة اتصال عبر الحدود مع واو في جنوب السودان.

ويساعد البنك الدولي الذي يعمل على المساعدة في دفع عجلة التنمية بالسودان، في تمويل جزء من المشروع حيث تعهد بتقديم منحة تقدر قيمتها بحوالي 75 مليون دولار.

وستكون المرحلة الثالثة من تطوير شبكة سكة الحديد أكثر طموحا، حيث سيتم ربط السودان مع دول الجوار، إثيوبيا وتشاد وإريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى مما يفسح المجال لتعزيز التبادل التجاري مع تلك الدول.

وبينما ستبني شركة تشاينا إنجنيرينغ خطا سيمتد من بورتسودان على البحر الأحمر عبر دارفور إلى تشاد، سيربط الخط الآخر الذي سيموله بنك التنمية الأفريقي المدينة السودانية الساحلية بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وما يدعم هذا المنحى أن هناك دراسة جدوى بشأنه جارية حاليا.

أثار عقود من العقوبات والاضطرابات وسوء الإدارة.

وأصبحت خطوط الشبكة والقطارات باعطال في السنوات الماضية وكسرت العديد من نوافذ العريبات في حين ظلت القضبان التي تقف عليها مهجورة في معظم الأحيان.

وكان السودان ذات يوم يضم أكبر شبكة سكك حديدية في أفريقيا إذ كانت قضبانها تمتد لأكثر من خمسة آلاف كيلومتر من الحدود المصرية إلى دارفور في الغرب وبورتسودان على ساحل البحر الأحمر ثم إلى مدينة واو التي تقع الآن في دولة جنوب السودان.

واليوم بعد عقود من سوء الإدارة والإهمال خرجت أغلب خطوط السكك الحديدية في البلاد من الخدمة، لكن الحكومة تريد إعادة بنائها وإعادةها إلى مجدها السابق بمساعدة الأموال والخبرة الصينية.

وتأمل الخرطوم أن يؤدي تحديث السكك الحديدية إلى زيادة صادرات المشايخ ومنتجات مثل القطن والصبغ العربي الذي يستخدم في صناعة المشروبات والأدوية. ومن شأن ذلك مساندة الاقتصاد السوداني الذي انزلق إلى أزمة يفقده أغلب إنتاجه النفطي منذ انقسام السودان.

وسهل رفع الولايات المتحدة تصنيف السودان منذ فترة طويلة كراة للإرهاب في ديسمبر الماضي استيراد المكونات الرئيسية، في حين أن تسوية متأخرات

تقود السلطات السودانية جهودا باتجاه تحديث شبكة السكة الحديدية المتآكلة من خلال السعي لجذب رؤوس أموال عربية ودولية لمشروعها الطموح لدعم البنية التحتية للنقل وتأهيل الخدمات المرتبطة بها في محاولة لإنعاش الاقتصاد من بوابة إنعاش المبادلات التجارية بما يدعم خزينة الدولة مستقبلا.

الخرطوم - كشفت الخرطوم عن خطة طموحة لإنشاء مشاريع الربط عبر السكك الحديدية بدول الجوار بهدف إيجاد منافذ اقتصادية جديدة في إطار جهود لإحياء اقتصاد قوضته عقود من الدكتاتورية والعزلة العالمية.

وتعتزم هيئة سكك حديد السودان المملوكة للدولة تطوير الشبكة المتهترئة في البلد من خلال خطة بقيمة تقدر بحوالي 643 مليون دولار، ثم ربط الشبكة بالدول المجاورة.

وليس لدى الهيئة سوى 60 قطارا ما زالت تعمل ولا يمكنها السير بسرعة تزيد على 40 كيلومترا في الساعة بسبب ضعف العوارض الخشبية والقضبان التي وضعت ما بين 1896 و1930.

وتتسابق شركات خليجية وصينية ومصاريف أفريقية على الحصول على حصة من المشروع الضخم الذي من المتوقع أن يعزز المبادلات التجارية للسودان مستقبلا بعد الانتهاء من عمليات إعادة تأهيل الشبكة.

وقالت الهيئة في بيان إن "بنك التنمية الأفريقي وشركة تشاينا ستيت كونستركشن إنجنيرينغ كورب ليمتد وشركات خليجية أبدت اهتماما بتقديم المساعدة في إعادة تشغيل حوالي 2400 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية المعطلة حاليا".

وسوف تنفق الحكومة في البداية 17 مليون دولار لإجراء إصلاحات عاجلة لأجزاء من النصف الآخر من الشبكة المحلية المستخدم بالفعل.

سكك حديد السودان  
عدة شركات ومصاريف  
متممة بتطوير 2400  
كلم من الشبكة

وذكرت مصادر سودانية في القطاع لوكالة بلومبرغ، لم تذكر هويتها، أن هذا المشروع ضروري للتنمية الاقتصادية للبلاد الذي يسعى للخروج من أزماته المالية.

ويسابق السودان الزمن بعد أكثر من عامين من الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير من أجل إنقاذ الاقتصاد منقل بمليارين من الدولارات من الديون الخارجية وقطاع النقل الذي يعاني من

باريس - تلقى السودان دفعة كبيرة من المجتمع الدولي بإعلان نادي باريس أنه قرر إسقاط جزء من ديون البلاد لمساعدة الحكومة الانتقالية على النهوض بالاقتصاد، الذي يعاني من شلل عم كافة القطاعات وأثر على حياة السودانيين.

وقال إيمانويل مولين رئيس نادي باريس الجمعة إن "نادي الدائنين الرسميين وافق على إلغاء 14 مليار دولار مستحقة على السودان، وإعادة هيكلة ما يتبقى من 23 مليار دولار مستحقة عليه".

ويشير محللون إلى أن من شأن هذه الخطوة أن تساعد على تحرير قدر كبير من الموارد المالية الجديدة للخرطوم من أجل معالجة الاحتياجات التنموية المتزايدة.

وفي حديثه للصحافيين بعد التوصل إلى اتفاق الخميس الماضي حول هذا الإجراء، حث مولين الدائنين الآخرين من القطاعين العام والخاص للسودان على تخفيف أعباء البلاد من الديون بنفس الطريقة.

وصار السودان مؤهلا لتخفيف عبء الديون بعد قبول صندوق النقد

